الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها-2015

الدكتور: ناصري عبد القادر
أستاذ محاضر" ب " جامعة التكوين المتواصل
- الجزائر -

ملخص :

مقالي الموسم "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها-2015" يلقي نظرة على حالة تقدم الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من الأجل المحدد لها (2015)، فمنذ إقرارها في شهر سبتمبر 2000 من الأمم المتحدة إلى يومنا هذا، أنجزت الكثير من الخطوات الهامة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، حتى و إذا كانت متواضعة في بعض الأحيان، إلاّ أنه لا يمكن إغفال فوائدها التنموية لصالح الدول الفقيرة.

فهذه الدراسة تحاول الكشف عن الصعوبات التي تلقتها المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقييم التأخر المسجل في إنجاز الغايات المتصلة بها و التي لم يتحقق الكثير منها مع اقتراب الموعد المحدد لانتهائها سنة 2015.

Résumé :

Mon article qui s'intitule « Objectifs du millénaire pour le développement : état des lieux à une année de la date Butoir (2015)» porte un regard sur l'état d'avancement des objectifs du millénaire à une année de la date butoir (2015).

Depuis leur adoption en septembre 2000 par l'ONU a nos jours, certains progrès ont été réalisés, même s'ils sont quelques fois modestes, ils ont génère de grands bénéfices en développement au profit des pays pauvres.

Cette étude révèle les difficultés rencontrés par l'organisation dans la réalisation des objectifs de développement, et évalue le retard pris dans la réalisation des cibles liées aux objectifs dont beaucoup d'entre elles n'ont pas été atteints à la date butoir - 2015.

مقدمة:

لم يعد يفصلنا عن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المقررة من الأمم المتحدة منذ ما يقارب 14 سنة سوى سنة واحدة (2015)، فقد شكلت هذه الأهداف من خلال "أجندة الألفية" التي اعتمدتها المنظمة مع مطلع القرن الحالي غاية أساسية و نبيلة و هي خدمة الإنسانية وترقية جوانب الحياة المحيطة بشعوب العالم، وذلك من خلال وضعها لأهداف محددة لمكافحة الفقر والجوع والأمراض و تعزيز التنمية في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما[1].

وبذلك أصبحت هذه الأجندة الدولية بمثابة ورقة طريق تتضمن خطة جديدة للتنمية بتصور جديد ومحدد المعالم يختلف عن إستراتيجيات التنمية المعتمدة من الأمم المتحدة في القرن الماضي، ولعل توقيع غالبية دول العالم على هذه الأجندة يدل على قناعتها بإتاحة الفرصة أمام هذه المنظمة العالمية، باعتبارها الهيئة الدولية الكفيلة بتحقيق التنمية في العالم، من أجل إعادة سلسلة الأولويات العالمية والاعتناء أكثر بقضايا التخلف والمشاكل التي تعاني منها شعوب الدول الفقيرة.

فمنذ إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف الإنمائية للألفية في شهر سبتمبر 2000، حققت العديد من الإنجازات، تارة وصفت بالمرضية و تارة أخرى متواضعة لكونها لم تصل إلى تلبية الحاجيات الأساسية للدول المتخلفة[2]. ولذلك تحاول هذه المنظمة جاهدة لحد الآن تحقيق المزيد من هذه الأهداف الإنمائية التي كرستها من حيث مبدأ التعاون الدولي ضمن مواثيق إنشائها، و لا تزال تبحث عن أنجع الطرق و أحسن الآليات التي تساعدها على الوصول إلى مبتغاها في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم.

و في هذا الصدد فإن هذه الدراسة تحاول استعراض الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في إقرارها لأجندة جديدة للتنمية مع مطلع هذا القرن موجهة لصالح الدول النامية و البلدان الأقل تقدما تتضمن أهداف إنمائية واضحة المعالم لصالح شعوب هذه الدول، وضعت لها آجال محددة لتحقيقها وهي سنة 2015، و تحليل الظروف التي عملت ضمنها هذه المنظمة و تقييم مدى إنجازها لأهداف الألفية، ودرجة تقدمها أو تأخرها في تحقيقها.

و لإبراز هذه النقاط يجب البحث عن الواقع الذي تعمل فيه المنظمة في هذا الشأن، هل يدعو إلى التفاؤل بنجاح الأهداف الإنمائية المسطرة في أجندة الألفية الجديدة أم التشاؤم نظرا لصعوبة المهمة وظروف تحقيقها. و قد يدفعنا الأمر أيضا إلى **التساؤل عن مغزى هذه الأهداف الإنمائية للألفية، هل تحمل في ثناياها تناقضات؟ فهل هي أهداف موجهة كأدوات لدفع التنمية في البلدان النامية؟ أم تعتبر أداة في يد الدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة لتأكيد ظاهرة الهيمنة و التبعية لصالحها من خلال سعيها الدائم لإعادة تشكيل العالم خدمة لمصالحها؟**

إن الإشكالية الرئيسية التي يجب طرحها من أجل تقييم مدى التقدم أو التأخر المحرز في تحقيق أهداف الألفية للتنمية بعد مرور أربع عشرة سنة منذ إقرارها هي:

ما مدى فعالية و تأثير الأهداف و الغايات المقررة في إعلان الألفية الجديدة للتنمية على نوعية حياة الشعوب الفقيرة ؟ و ما التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف قبل موعد انتهائها بسنة؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة من خلال معالجة هذا الموضوع بتحليل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة و المؤشرات المرتبطة بها، و سنعمل على تقديم عرض حال حول النتائج التي وصلت إليها هذه الأهداف إلى غاية الآن و أين تعثرت، و نقترح الحلول الممكنة التي تتلاءم مع المتغيرات الدولية الحالية من أجل إنجاز المنظمة لأكبر عدد من الأهداف مع نهاية أجلها. وبذلك فإن إطار هذه الدراسة يقع في مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ونقسمه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول يحدد تعريف للأهداف الإنمائية في إطار الألفية الجديدة للتنمية، والمطلب الثاني يتناول مضمون هذه الأهداف، والمطلب الثالث يعالج الآليات المساعدة على تحقيق أهداف الألفية للتنمية. أما المبحث الثاني نعالج فيه واقع تجسيد أهداف الألفية للتنمية و نقسمه بدوره إلى ثلاث مطالب، نعالج في المطلب الأول مستوى الالتزام بمقررات أهداف الألفية الجديدة للتنمية، وفي المطلب الثاني التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.والمطلب الثالث درجة التفاؤل من تحقيق أهداف الألفية للتنمية مع اقتراب موعد انتهائها.

المبحث الأول: مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

عرفت الدورة الثالثة و الخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998 ميلاد فكرة عقد مؤتمر قمة الألفية[3] يجمع بين كبار قادة العالم من أجل وضع خطة عمل واضحة المعالم في مدة زمنية محددة للتقليل من التخلف و إزالة بعض الظواهر كالقضاء على الفقر و الجوع و محاربة الأمراض التي تصيب أفراد المجتمع في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما، و قد ارتكز موضوع هذا المؤتمر حول "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي و العشرون" و عرف لأول مرة اهتمام كبير من مختلف عناصر المجتمع الدولي سواء كانوا دولا أو منظمات دولة حكومية أو غير حكومية إلى جانب حضور عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمجال التخلف و التنمية.

و في بداية شهر ماي 2000 أقرت الجمعية العامة الجدول الزمني لمؤتمر القمة للألفية وباشرت في ترتيب مراحل الجلسات العامة و المائدة المستديرة حول قضايا التنمية و التخلف في العالم بمشاركة معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[4]. و تنفيذا لهذا الجدول قررت الجمعية العامة في شهر أوت 2000 أن يتولى كل من رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، ورئيس جمهورية بولوندا، ورئيس

جمهورية فنزويلا "هيقوشافيز"، و رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "عبد العزيز بوتفليقة" رئاسة اجتماع المائدة المستديرة حول قضايا التنمية وتحديات الألفية الجديدة [5]، و ذلك من أجل مناقشة كل القضايا المتعلقة بفوارق التنمية و الحوار بين الدول المتقدمة و الدول النامية حول آليات التعاون بينهما في إطار المنظمة أو خارجها. و بعد نهاية هذا الاجتماع تجسدت فكرة انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الجديدة، وانعقد فعليا في شهر سبتمبر 2000، و تلاه مباشرة صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة و الخمسون للجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك[6]، و بذلك يكون هذا الإعلان قد وضع كل عناصر المجتمع الدولي، سواء كانوا دولاً أو منظمات الحكومية أو حتى منظمات غير الحكومية، أمام تحدي كبير و هو وضع خطة عمل محددة الأهداف و الآجال موضوعها تحسين الأوضاع المعيشية و التربوية و الصحية للملايين من الشعوب الفقيرة في شتى أنحاء العالم.

و سنحاول في هذا البحث إبراز مضمون إعلان الألفية للتنمية من خلال تحديد مفهومه ومضمون الأهداف التي حددها ثم الآليات المساعدة على تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

شكلت "أجندة الألفية" عبر بنودها الثمانية ورقة دولية جديدة بأيدي شعوب الدول النامية والبلدان الأقل تقدما الممثلة لغالبية أعضاء الأمم المتحدة تساعدها على تحسين أوضاعها و تجاوز محنة التخلف، ولعل توقيع غالبية دول الأمم المتحدة على هذه الأجندة مع مطلع القرن الحالي يمثل فرصة حقيقية أمام إعادة ترتيب سلسلة أولويات الاهتمامات العالمية، و يعطيها أكثر شرعية في تنفيذ الأهداف المسطرة في الأجندة. فقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2000، و هي 189 دولة وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول سنة 2015، والجدير بالذكر أن مضمون هذه الأهداف ينطلق من صلب إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي يلزم الدول الأعضاء بمحاربة الفقر والتقليل من الجوع والأمراض ومكافحة الأمية والتمييز ضد المرأة، و قد استمدت هذه الوثيقة الدولية معظم هذه الأهداف الإنمائية والالتزامات المترتبة عنها من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في نهاية العقد الماضي[7].

و بعد سنة واحدة من انعقاد قمة الألفية في عام 2001 كشفت خارطة الطريق التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان المنظمة بشأن الألفية النقاب رسميا عن ثمانية (08) أهداف عامة يساندها 21 هدفا فرعيا و60 مؤشرا مقررة كميا و محددة المدة الزمنية، و تعمل هذه المرامي كلها على تركيز جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق تحسينات مهمة و قابلة للقياس في حياة الناس في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما بحلول سنة 2015، فضلا عن توجيه جهود الأجهزة

الفرعية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وكذا المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية لتحقيق مختلف الغايات المنبثقة عن الإعلان[8].

و لقد لقيت هذه الأهداف الثمانية للألفية بقبول واسع من كل الأطراف الدولية داخل الأمم المتحدة و خارجها، باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز للجهود الدولية تجاه قضايا التنمية في الدول المتخلفة. و لتحديد إطار عملها والمؤشرات التي تقوم عليها يمكن تعريف الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بأنها "مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم تم التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و21 غاية و60 مؤشر لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والمرامي الثمانية الخاصة بالألفية الجديدة، و ذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق سنة 2015، و مرامها تعكس في مضمونها عموما التطلعات والحاجيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل"[9].

المطلب الثاني: مضمون الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في ثمانية (08) أهداف[10] نذكرها فيمايلي:

1) الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:

يتضمن هذا الهدف التدابير المتخذة من أجل التقليل من حدة الفقر والجوع في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما، و يشمل على الغايات التالية:

- الغاية الأولى - أ -: تتعلق هذه الغاية بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 (من نسبة 27 % إلى 14 %) وذلك من خلال متابعة التقدم المحرز ضمن المؤشرات التالية:

* نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

* نسبة فجوة الفقر.

* حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

- الغاية الأولى – ب -: تتعلق هذه الغاية بالعمل على توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع السكان في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما بمن فيهم النساء والشباب، ويتم رصد إحراز التقدم في تحقيق هذه الغاية من خلال المؤشرات التالية:

* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل.

* نسبة السكان العاملين مقارنة بعدد السكان.

* نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

* نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.

- الغاية الأولى – ج -: تتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015، و يمكن تتبع التقدم المحرز في هذا المجال من خلال المؤشرات التالية:

* عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

* نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

2) الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل:

ويرتكز هذا الهدف على ضمان تمكين جميع الأطفال في كل مكان، و البنين والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وذلك من خلال العمل على إتاحة و تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2015، ويتم متابعة إحراز التقدم في تحقيق **الغاية الثانية** المرتبطة به من خلال المؤشرات التالية:

* صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

* نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول.

* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عاما.

3) الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة:

يتضمن هذا الهدف **الغاية الثالثة** التي تتمثل في العمل على إزالة التفرقة والتفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، و دعم جهود المرأة لتحقيق توازن مع الرجل، و ذلك بحلول سنة 2015، و قد تم التوافق على ثلاثة مؤشرات لمتابعة تحقيق هذه الغاية وهي كما يلي:

* نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

* حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

* نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

4) الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال:

يتعلق هذا الهدف بتخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2015، وترتكز **الغاية الرابعة** المرتبطة بهذا الهدف على المؤشرات التالية:

* معدل وفيات الرضع.

* معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

* نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة.

5) الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات:

و يتفرغ هذا الهدف إلى غايتين أساسيتين ترتكزان على الاعتناء بصحة الأمهات وهما:

- الغاية الخامسة -أ-: تتعلق بالتقليل من معدلات وفيات الأمهات عند الولادة، و يتم تحقيق هذه الغاية من خلال المؤشرات الأساسية التالية:

* معدل الولادات النفاسية.

* نسب الولادات تحت إشراف أخصائيين.

- الغاية الخامسة –ب-: ترتكز هذه الغاية على إتاحة فرصة تعميم خدمات الصحة الإنجابية للأمهات، وتتضمن على ثلاث مؤشرات هي:

* معدل الولادات لدى المراهقات.

* الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.

* حاجيات مجال تنظيم الأسرة.

6) الهدف السادس: مكافحة الايدز و الملاريا والأمراض الأخرى:

يتضمن هذا الهدف على ثلاثة غايات تسعى المنظمة إلى تحقيقها و هي:

-الغاية السادسة-أ-: وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول 2015، و بدء انحصاره اعتبارا من ذلك التاريخ.

- الغاية السادسة –ب-: تعميم إتاحة العلاج من فيروس الإيدز بحلول 2015 لجميع من يحتاجونه.

- الغاية السادسة –ج-: وقف انتشار الملاريا و غيرها من الأمراض الرئيسية بحلول 2015، و بدء انحصاره اعتبارا من ذلك التاريخ.

7) الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:

يحتوي هذا الهدف على أربع غايات فرعية و ارتكزت على عشرة مؤشرات تمحورت كلها حول:

- **الغاية السابعة –أ-:** إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج الوطنية و الحفاظ على الأرصدة السميكة.

- **الغاية السابعة –ب-:** الحفاظ على الموارد المائية.

- **الغاية السابعة –ج-:** الاعتناء بالغابات و الحفاظ على محيطها البيئي.

- **الغاية السابعة –د-:** الحفاظ على الأجناس الحيوية المهددة بالانقراض.

8) الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية :

يشمل هذا الهدف المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة و الدول النامية على ستة غايات فرعية وهي:

- **الغاية الثامنة –أ-:** إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح وعدم التمييز بين الدول.

- **الغاية الثامنة –ب-:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل تقدما

- **الغاية الثامنة –ج-:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة.

- **الغاية الثامنة –د-:** معالجة مشاكل ديون البلدان الفقيرة باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكن في المدى الطويل.

- **الغاية الثامنة –هـ-:** إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما

- **الغاية الثامنة –و-:** إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال للبلدان النامية[11].

المطلب الثالث: الآليات المساعدة على تحقيق أهداف الألفية.

عند انعقاد مؤتمر الألفية طرح سؤال في أوساط الأمم المتحدة حول إمكانية استخدام نفس الآليات التقليدية التي اعتمدتها المنظمة في النصف الثاني من القرن الماضي عند تنفيذها لخطط وإستراتيجيات التنمية الموجهة للدول النامية و البلدان الأقل تقدما أم يجب البحث عن أدوات و آليات جديدة تساهم بصورة أحسن في خدمة الإنسانية و تكون أكثر نجاعة في مساعدة الشعوب الفقيرة على تجاوز محنة تخلفها[12]. ولذلك قرروا محررو إعلان الألفية عند تحديدهم لأهداف الألفية الجديدة الابتعاد عن المفاهيم والمؤشرات العامة التي كانت تقوم في السابق على معايير النسبة المئوية في قياس التخلف، و ركزوا على مفاهيم و مؤشرات دقيقة و محددة من حيث الزمن باعتبارها إطار

عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية، وفي نفس الوقت ارتكز إعلان الألفية للتنمية على آليات واضحة المعالم تسهل مهام كل الأطراف لتحقيق الأهداف المسطرة، و من أهم هذه الآليات و الأدوات الجديدة المساهمة في تحقيق أهداف الألفية الجديدة:

1- وضع ميكانيزمات من أجل تقييم نسبة تقدم الأهداف بصفة دورية لتصحيح الإختلالات و إزالة العراقيل التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وضع خطة عمل من أجل إشراك الدول الأقل تقدما في تحديد الأهداف و الغايات و اقتراح المؤشرات المناسبة لتحقيق التنمية فيها.

3- ترك حرية للدول المحتاجة للمعونة في اختيار البرامج و المجالات التي ترى فيها ضرورة لتسطيرها كغاية تدخل ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

4- وضع آليات وسيطة بين أهداف "الأجندة" و"الأهداف القطرية" للدول المعنية بالمساعدات من أجل ضمان إستمراريتها و تحقيقها في آجالها.

5- توسيع مفهوم الفقر و درجة قياسه ليصبح متعدد الأبعاد و لا يقتصر فقط على معدل النمو.

6- الحد من النزاعات والحروب في الدول المتخلفة للتقليص من ظاهرة الفقر و الحد من انتشار الأمراض، و ذلك لن يكون إلاّ بتوفير عنصرين أساسيين و متلازمين و هما السلام و التنمية، فبدون أحدهما لن يتحقق الثاني.

و يجب الإشارة هنا إلى أنه من بين الأسباب الرئيسية التي تحد من تطبيق هذه الآليات على أرض الواقع هو الدور السلبي و اللامسؤول لبعض حكومات الدول النامية و البلدان الأقل تقدما المعنية بالدرجة الأولى بالمساعدات في توفير المناخ الملائم لتنفيذ هذه الأهداف والغايات المرتبطة بها، وذلك من خلال تغذية بعض مسؤوليتها للفساد والرشوة و إهمالهم لشعوبهم، و غياب الديمقراطية والحكم الراشد فيها[13].

و في هذا الصدد يجب التأكيد على أن مسؤولية تحقيق أهداف الألفية للتنمية و إنجاح الآليات المرتبطة بتنفيذها ترجع إلى حكومات الدول النامية و البلدان الأقل تقدما المحتاجة إلى الدعم في المقام الأول، ثم تأتي المسؤولية الدولية من خلال التزامات الأمم المتحدة و الدول المتقدمة الأعضاء فيها بتحقيق الأهداف الإنمائية، و في الأخير يليها دور المجتمع المدني في الكشف و الإرشاد عن مختلف الحالات المتدهورة للشعوب في أنحاء العالم.

المبحث الثاني: واقع تجسيد أهداف الألفية للتنمية.

المطلب الأول: مستوى الالتزام بمقررات أهداف الألفية الجديدة للتنمية.

بعد تحديد مسؤوليات عناصر المجتمع الدولي حسب الأولوية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية والغايات المرتبطة بها تجاه الدول النامية و البلدان الأقل تقدما، يتعين علينا إبراز مستوى الالتزام الذي ظهرت به الأطراف المعنية مباشرة بتجسيد هذه الأهداف و الغايات المقررة في إعلان الألفية الجديدة، و يمكن تحديد مستوى التزام هذه الأطراف بتنفيذ أهداف الألفية من جانبين:

1- من جانب الأمم المتحدة:

تعتبر هذه المنظمة الهيئة العالمية المعنية بالدرجة الأولى بتنفيذ الغايات و الأهداف المسطرة في أجندة الألفية لعام 2000، بحيث وضع إعلان الألفية هذه المنظمة و فروعها و الوكالات المتخصصة التابعة لها أمام تحدي كبير لتحسين الأوضاع المعيشية للملايين من البشر في شتى أنحاء العالم، ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الأمم المتحدة إطار عمل محدد المعالم لفروعها مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و لوكالاتها المتخصصة مثل البنك الدولي و منظمة الصحة العالمية و منظمة التغذية العالمية[14] بغرض الوصول إلى تنفيذ الغايات المسطرة في حدود سنة 2015، و سمحت لهذه الهيئات بالتنسيق و التعاون فيما بينهم للحصول على المعلومات و الموارد المالية اللازمة، و البحث عن الأدوات والآلية اللازمة لمساعدة البلدان الأقل تقدما على تحقيق الغايات المحددة في أجندة الألفية.

و بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد من الأمم المتحدة أكدت العديد من التقارير الرقابية في محيط المنظمة على وجود ثغرات عديدة في آليات تنفيذ أهداف الألفية، و أن مختلف الأطراف المعنية بهذه الأهداف لم تحقق تقدما كبيرا على مستوى الالتزام بمقررات أهداف الألفية الجديدة للتنمية، و من أهم هذه التقارير نجد تقرير الرصد العالمي لعام 2005 الذي حمل عنوان "الانتقال من مرحلة توافق الآراء إلى مرحلة التحرك" و أعتبر العام 2005 عاما حاسما فيما يتعلق بحشد الجهود والهمم بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، و قد أكد التقرير صراحة بأنه "إذا انتظرنا إلى ما وراء الإحصائيات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، فسنرى الشعوب و قد تأثروا فعلا بعدم إحراز تقدم يذكر نحو بلوغ هذه الأهداف". و يلاحظ أن هذا التقرير أبدى قلقه من مستويات التقدم في إحراز الأهداف المسطرة في مجالي الصحة و التعليم في بعض البلدان الفقيرة، وأشار إلى قلق إهتمام الدول المتقدمة بقضايا التنمية في العالم النامي و ضعف درجة التزامها بتوفير الأموال اللازمة لمساعدة الدول الفقيرة على تجاوز محنة تخلفها، و لتجاوز هذه الحالة و تحقيق الأهداف المسطرة بحلول سنة 2015، أكد التقرير على هذه الدول بضرورة وضع الأهداف المحددة في الإعلان نصب أعينها، و ألاّ تألوا جهدا في السعي إلى الوفاء بها[15].

2- من جانب الدول المتقدمة :

يعتبر تبني الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية بدون أي التزام من الدول المتقدمة ضربا من الخيال، فيفترض أن هذه الدول تسعى جاهدة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في أكثر البلدان فقرا، و أن تساهم بالدعم المالي اللازم ضمن فروع المنظمة و وكالاتها المتخصصة المهتمة بالتنمية أو خارجها في تحقيق أهداف الألفية و الغايات المتصلة بها في آجالها المحددة، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، بحيث يلاحظ أن نصف المعونات المخصصة للدول النامية و البلدان الأقل تقدما موجهة لتخفيف عبئ الديون التي تتخبط فيها، أما المعونات المتبقية فتتخذ في شكل مساعدات عسكرية من أجل التسلح أو لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تواجهها هذه الدول، مما يعطل تحقيق الأهداف الإنمائية و يزيد في تنمية التخلف في هذه الدول[16].

ضف إلى ذلك تغليب الدول المتقدمة لبعض الاعتبارات السياسية على حساب المعونة الاقتصادية و المالية عند تنفيذها للبرامج المسطرة في أهداف الألفية، بحيث تتبنى العديد من هذه الدول نظرة المساعدات المشروطة من خلال تقديمها للعون الاقتصادي و المالي للدول الفقيرة مقابل اتخاذ هذه الأخيرة مواقف سياسية موالية لها. و هنا يجب الاعتراف بأن مستوى التزام المجموعة الدولية في تحقيق أهداف الألفية في آجالها المحددة يعتبر ضعيف و غير جدي، بحيث يتطلب بذل أكثر جهد في المساعدات و التحلي بقدر كبير من المسؤولية من طرف الدول المتقدمة للوصول إلى الغايات المرجوة، و يجب أن تساهم في التقيد بهذا الالتزام الجماعي تساهم فيها كل عناصر المجتمع الدولي، و ألاّ ينبني على مصالح ضيّقة للدول المتقدمة[17].

المطلب الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

منذ الإعلان عن أهداف الألفية سنة 2000 يصدر الأمين العام الأممي تقريرا سنويا حول مدى التقدم المحرز اتجاه تنفيذ هذه الأهداف و الغايات المتصلة بها، و ذلك استنادا للمعلومات والتقارير التي تقدمها له البرامج التنفيذية و الأجهزة الفرعية و الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة[18].

و الجدير بالذكر أن هذه التقارير تعترف من سنة لأخرى بالتقدم الملحوظ الذي تشهده مختلف البرامج في تحقيق أهداف الألفية في الدول الفقيرة، و قد عزز هذا الرأي الأمين العام الأممي "بان كي مون"، حيث أكد على تحسن وتيرة تقدم أهداف الألفية من خلال التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة سنة 2007، و اعترف استنادا لتقرير فرقة العمل المعنية برصد التغيرات المقدم له عام 2006، بأن الأهداف الإنمائية المسطرة عام 2000 تتجه نحو طريق إيجابي للتحقيق، و خاصة

الهدف الثامن الذي عرف تطور ملحوظ في المشاركة العالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والمتخلفة[19].

و في عام 2009 أكد البنك العالمي في تقريره للرصد العالمي السنوي أن وتيرة التنمية في العالم النامي تسير في الطريق الصحيح، و بإمكان الأمم المتحدة إحراز العديد من الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المتصلة بها في موعدها المحدد 2015 على الرغم من الأزمة الاقتصادية و المالية التي يشهدها العالم المتقدم حاليا[20].

و قبل سنتين من الموعد المحدد لتحقيق أهداف الألفية للتنمية اعترف الأمين العام الأممي صراحة في تقريريه السنوي الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2013 بمدى التقدم المحرز الذي وصلت له المنظمة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المبرمجة في إعلان الألفية، و جعلها حقيقة بمساهمة حكومات الدول النامية والمجتمع المدني. و هذا ما أكد عليه في نفس السنة 2013 المدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة في تقريره السنوي حول "التغذية و الزراعة في العالم"، حيث ذكر فيه أنه "بجهود الجميع استطعنا أننا نثبت أنه من الممكن تخفيض حالة الفقر طالما توفرت الإرادة والتعاون الجماعي"[21].

في حقيقة الأمر أنه رغم اعتراف مسؤولي أجهزة و وكالات الأمم المتحدة في إعلاناتهم وتقاريرهم أن هذه المنظمة قطعت شوطا كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلاّ أن ظاهرة تخلف التنمية وتدهور أوضاع الشعوب في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما تظهر عكس ذلك، والدليل على ذلك أن بعض مديرو الوكالات المتخصصة يعترفون في تقارير أخرى أنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف إلاّ أن المجموعة الدولية عامة و الأمم المتحدة بصفة خاصة لم ينجحوا إلى حد الآن من التقليل بصفة محسوسة من الفقر و الجوع و الأمراض و خفض وفيات الأطفال في الدول الفقيرة[22]. و هذا ما أكده التقرير المرحلي السنوي لمنظمة "اليونسيف" عام 2012 الذي اعترف صراحة بأنه "على الرغم من انخفاض وفيات الأطفال بحوالي ألف حالة وفاة يوميا في العالم في عام 2012 عنها في عام 1990[23]، إلاّ أن وتيرة الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم حاليا هي أسرع مما كانت عليه في أي وقت آخر خلال العقدية الأولى للقرن الحالي، و أن 35 مليون طفل دون سن الخامسة معرضين للمخاطر إذا لم يتم تكفل المجموعة الدولية بتنفيذ هذه الأهداف والإسراع في إحراز الغايات المسطرة في إعلان الألفية الجديدة المتعلقة بوفيات الأطفال في أوانها"، وقد أضاق التقرير أنه إذا استمرت الأوضاع على ما هو عليه فلن يتم إحراز الهدف الرابع للألفية حتى عام 2028 .

و قد دق ناقوس الخطر أول مسؤول عن المنظمة العالمية، و هو الأمين العام الأممي "بان كي مون" في التقرير الذي قدمه للدول الأعضاء في الجمعية العامة في دورتها الثامنة و الستون في شهر

سبتمبر 2013 بعنوان "حياة كريمة للجميع" حيث طالب هذه الدول التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقتها المحدد و التفكير بجدية للنهوض بالتنمية في مخطط الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015. و يعترف هذا المسؤول صراحة في تقريره بفشل المنظمة في تحقيق أهداف الألفية، حيث يقول "فجيلنا هو أول جيل يحض بالموارد و الدراية الفنية التي تمكنه من القضاء على الفقر المدقع ووضع كوكبنا على مسار مستدام قبل فوات الأوان".

و من خلال هذه المواقف و التصريحات المختلفة في محيط الأمم المتحدة حول درجة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية التي تقضي تارة بإنجاز بعض الأهداف الإنمائية المحددة بكاملها، و تارة أخرى تعترف بتأخرها و مرة ثالثة تقر بفشلها، يمكن القول بأن الوضع الدولي والمحاولات المبذولة داخل و خارج محيط المنظمة يجعلنا نعترف بأن الواقع الحالي يجمع بينها كلها، فيلاحظ أن بعض البلدان أنجزت معظم الأهداف الإنمائية المسطرة، بينما فشلت الأخرى في أن تكون على مسار تحقيق أي منها[24].

و لعل سبب اختلاف هذه التصريحات يرجع إلى مواجهة العديد خبراء الأمم المتحدة صعوبة كبيرة في تحديد المجالات التي تم فيها إحراز تقدم في الأهداف والأخرى التي عرفت تأخرا في إنجازها، و أبرز دليل على ذلك هو التقرير الذي عرضه فريق العمل المعني بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية أمام الجمعية العامة سنة 2012 تحت عنوان "الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطاب إلى واقع ملموس" والذي اعترف صراحة بالتأخر الكبير في بلوغ الأهداف بسبب صعوبة تحديد المجالات التي عرفت تقدم في الإنجاز، و نقص التمويل المالي لبرامج التنمية في الدول الفقيرة[25].

و إسنادا إلى مضمون هذا التقرير و النتائج التي توصل إليها سنحاول إبراز النتائج التي حققتها الأهداف المسطرة في إفريقيا و تقييم مدى التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية في هذه القارة بسنة قبل موعد انتهاءها، و ذلك حسب الجدول التالي:

الهدف	موضوعه	تقييم مدى انجازه	الأسباب
الهدف الأول	القضاء على الفقر المدقع والجوع	تأخر	بالرغم من أن بعض الدول الإفريقية قطعت أشواط معتبرة في سبيل تحقيق الغايات المتصلة بالجوع والفقر، إلاّ أن الغالبية المتبقية من الدول الإفريقية لا تزال تقبع في مؤخرة الركب

			بسبب حالة سوء التغذية والجوع.
الهدف الثاني	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	في تحسن	ارتفعت معدلات التحاق الأطفال في سن التمدرس بشكل ملحوظ في إفريقيا من 58 % في سنة 1999 إلى 78 % في سنة 2012.
الهدف الثالث	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	في تحسن	زيادة مقبولة في تمدرس البنات في التعليم الابتدائي وفي تمثيل النساء في البرلمانات.
الهدف الرابع	تخفيض معدل وفيات الأطفال	تأخر	رغم النمو السكاني المتزايد في إفريقيا عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في انخفاض، غير أنه يسير بوتيرة بطيئة.
الهدف الخامس	تحسين صحة الأمهات	تأخر	رغم تخفيض وفيات الأمهات خلال فترة الولادة بمقدار¾ في الفترة ما بين 1990 و 2012 إلاّ أن وفيات الأمهات خلال الولادة لا تزال مرتفعة.
الهدف السادس	مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا	في تحسن	نقص الإصابة بهذين المرضين في جنوب القارة الإفريقية بسبب تعميم العلاج و توفير الأدوية.
الهدف السابع	كفالة الاستدامة البيئية	في تحسن	الدول الإفريقية حسنت قليلا في حياة السكان في المناطق الحضرية وخفضت بنسبة معقولة استهلاكها للمواد المضرة بطبقة الأوزون.
الهدف الثامن	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	تأخر	تجاهل الدول الكبرى مشاكل ديون الدول الإفريقية الفقيرة وحرمانها من مزايا التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ولعل التقرير الذي تقدم به الأمين العام الأممي "بان كي مون" في مؤتمر طوكيو الخاص بالتنمية في إفريقيا المنعقد في مدينة يوكوهاما اليابانية في شهر ماي 2013 لدليل واضح على اعتراف هذا الرجل بالتأخر الكبير الذي عرفته وتيرة تحقيق أهداف الألفية للتنمية في الدول الإفريقية قبل موعد انتهاءها بسنتين (2015)، حيث قال "نحن ملتزمون بمساعدة إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسنتأكد من أن يكون لأولويات إفريقيا انعكاس كامل في جدول أعمالنا للتنمية لما بعد 2015"[26].

و نتيجة عدم تحقيق غالبية هذه الأهداف قبل سنتين من موعد انتهائها، اقترح الأمين العام في هذا المؤتمر على الدول الأعضاء في المنظمة وضع جدول أعمال جديد يحدد البرامج و الغايات الإنمائية التي لم تكتمل و المواصلة في إنجازها، لما بعد سنة 2015، و دعى الدول المتقدمة إلى الالتزام أكثر بتعهداتها في تمويل البرامج والصناديق المخصصة لاستكمال تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية المحددة في أجندة الألفية.

المطلب الثالث: درجة التفاؤل من تحقيق أهداف الألفية للتنمية

بالرغم من إحراز الأمم المتحدة عدد معقول من الأهداف الإنمائية قبل الموعد المحدد لها سنة 2015، عرفت العشرية الأخيرة للقرن الحالي إنخفاض في تمويل البرامج الموجهة للتنمية نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول المتقدمة، فقد تحولت المساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة للبلدان الفقيرة إلى بعض الدول الأوروبية التي أصبحت تعاني من أزمات مالية حادة، مما أثر سلبا على وتيرة تقدم هذه الأهداف[27]، و نتيجة ذلك فإنه من المحتمل تحقيق عدد أقل من الأهداف والغايات الإنمائية للألفية في عدد أقل من الدول الفقيرة بحلول الموعد النهائي عام 2015. وإذا نظرنا إلى ما وراء المعطيات والإحصائيات التي حققتها المنظمة، فسنرى شعوب الدول المتخلفة وقد تأثرت بصفة محسوسة بعدم إحراز تقدم يذكر نحو بلوغ هذه الأهداف، و ما يؤكد ذلك هو إبداء الكثيرين من المختصين و المسئولين الدوليين على مجال التنمية داخل المنظمة أو خارجها قلقهم من مستويات التقدم المحرز في تحقيق معظم أهداف الألفية في ميادين مختلفة (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم إلخ..)[28].

ومن خلال استعراض الأهداف الإنمائية للتنمية و الغايات المرتبطة بها و محاولة تقييم آليات تنفيذها و درجة تقدمها يلاحظ أن هذه الأهداف تشكل سلسلة مكسورة ترافقها ظروف تستبعد فرص تحولها إلى واقع ملموس، و الأسوء من ذلك هو أن هذا الواقع يظهر نية مبيتة لجعل الدول المتخلفة تقبل بضرورات الهيمنة من الدول المتقدمة تحت غطاء المساعدات المالية والاقتصادية بهدف خدمة مصالحها[29].

لعل هذه الحقيقة هذه تدفعنا إلى التفكير في الغاية من هذه الأهداف و الغايات الواردة في الإعلان، وذلك من خلال رؤية إذا ما كانت تشكل أدوات حقيقية تدفع بعجلة التنمية في الدول المتخلفة، أم أنها على العكس، ليست إلاّ واحدة من إستراتيجيات القوى العظمى المسيطرة على العالم من أجل سعيها الدائم لإعادة تشكيل خريطته خدمة لمصالحها.

و في مقابل ذلك يجب الاعتراف أنه بالرغم من النفاق و المصلحة المفترضين في الدول الكبرى المهيمنة على العالم و الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي سهدتها في بداية هذا القرن[30]، فإن الأمم المتحدة نجحت إلى درجة معقولة في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المتصلة بها، مما ترتب عنه التقليل من بعض الآفات والأمراض في دول كثيرة و تحسين الأوضاع المعيشية لآلاف الشعوب في مختلف أنحاء العالم[31].

و لمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة التي ليس لها بديل في الوقت الحاضر، يجب على كل الأطراف تأييد مساعي هذه المنظمة لتحقيق أهداف الألفية إلى غاية نهاية موعدها، بل يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال البدء في التفكير في بلورة توافق دولي جديدة لما بعد 2015 يلتقي حول التزام جدي و واضح المعالم لكل عناصر المجتمع الدولي يرتكز أساسها على إعطاء أولوية لقضايا التخلف والتنمية وقياس الأهداف والخطط الإنمائية بناءا على مؤشرات ومعطيات موضوعية وعادلة تأخذ في الحسبان وضع الدول المتخلفة المثقلة بالديون.

الخاتمة:

لا أحد ينكر أن أهداف الألفية من أجل التنمية التي حددتها الأمم المتحدة منذ ما يقارب أربع عشرة سنة ضرورية، و قد ساهمت في التقليل من مستويات الفقر و الجوع و انتشار الأمراض وتخفيض معدل وفيات الأطفال، إلاّ أنها غير كافية لتعزيز التنمية و القضاء على هذه الظواهر بصفة جذرية ونهائية في البلدان المتخلفة. و بالرغم من تحقيق هذه المنظمة مجموعة لا بأس بها من الأهداف الإنمائية المسطرة في أجندة الألفية قبل موعدها النهائي 2015، عرفت وتيرة تقدم هذه الأهداف والغايات المرتبطة بها تأخرا ملحوظا في الخمس سنوات الأخيرة، و ذلك راجع إلى الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول المتقدمة المانحة و سوء التسيير من طرف حكومات الدول المعنية بالمساعدات، و نتيجة ذلك نصبح أمام حقيقة مؤكدة و هي تحقيق عدد أقل من الأهداف الإنمائية للألفية في عدد أقل من الدول النامية و البلدان الأقل تقدما بحلول الموعد النهائي عام 2015.

و من خلال استعراض أهداف الألفية الجديدة من أجل التنمية و المؤشرات المتصلة بها و آليات ومستوى تحقيقها والظروف الملازمة لها خلال فترة إنجازها، يمكن الاستنتاج أن هذه الأهداف شكلت خلال هذه الفترة حلقة مكسورة رافقتها ظروف صعبة تأثرت بالتحولات العميقة التي يشهدها

العالم، مما استبعدت فرص تحولها إلى واقع ملموس، و من بين الأسباب التي تدفعنا إلى التسليم بهذه الحقيقة هي:

- عدم المناقشة الجدية، ضمن إطار أهداف الألفية، لمفهوم التنمية الذي تم اختصاره في "مكافحة الفقر" و طريقة محاربته، وهنا يتطلب من المجموعة الدولية، و على رأسها الأمم المتحدة، إعادة النظر في رؤيتها إلى الفقر، فالفقر متعددة الأبعاد بحيث أن اقتصاره على " معدل النمو " يجعل من الصعب جدا تحديده، و يجب أيضا البحث عن آليات جديدة لمساعدة الدول الفقيرة للحد من تخلف التنمية فيها.

- خلت الأجندات السياسية و البرامج الحكومية للدول النامية و البلدان الأقل تقدما من أية إشارة إلى أجندة الألفية لمنظمة الأمم المتحدة، مما يوضح انعدام التنسيق بين الطرفين في تنفيذ أهداف الألفية.

- يصبح من الصعب تحقيق أهداف الألفية بانعدام الديمقراطية الحقيقية و الحكم الراشد و انتشار ظاهرة الرشوة و تأخر تطبيق احترام حقوق الإنسان في الدول المعنية بهذه الأهداف.

- تبني الدول المتقدمة و المؤسسات المالية الدولية الأهداف الإنمائية للألفية المقررة في الأجندة بدون أي التزام واضح و صريح بتحقيق الغايات المسطرة فيها.

- وجود الكثير من التناقضات في عالمنا اليوم، فعلى الرغم من التطور العلمي و التقدم التكنولوجي والوعي الإنساني، فإن ظواهر التخلف و الفقر و تدهور البيئة و عوارض المرض تزداد في الانتشار يوما بعد يوم في غالبية دول العالم، و مقابل ذلك يتزايد الإنفاق في التسلح على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- قلت الموارد المالية للأمم المتحدة و انعدام الإرادة السياسية للدول المتقدمة في مساعدة البلدان الفقيرة يحد من تحقيق أهداف الألفية الجديدة للتنمية و الغايات المرتبطة بها.

و من خلال إبراز هذه الحقائق توصلنا إلى مجموعة من النتائج يستوجب على جميع الأطراف (الأمم المتحدة و الدول المانحة والدول النامية و البلدان الأقل تقدما والمجتمع المدني) كلا فيما يخصه الإقتداء بها لإنجاح أي خطة أو أجندة عمل مرتبطة بمجال التنمية، و من أهمها:

- وضع الخطط و الأجندات المرتبطة بالتنمية و ظروف إنجاز الأهداف المتصلة بها و تقييمها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تواجهها الأمم المتحدة و التغييرات التي تحدث باستمرار في العالم.

- تحقيق أهداف الألفية للتنمية أو أي خطة للتنمية يستوجب أن يشكل التزام دولي لكل عناصر المجتمع الدولي و التقصير اتجاه تجسيدها سيضاعف الأخطار في عالمنا.

- صياغة شراكة عالمية فعالة تتسم بروح جديدة من التضامن الدولي تقوم على أساس الاحترام المتبادل و المنفعة المتبادلة بين كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

- الاعتراف بأن مسؤولية حكومات الدول المتخلفة عن ترقية التنمية في العالم تأتي في المقام الأول ثم تأتي بعدها المسؤولية الدولية (الأمم المتحدة و الدول المتقدمة) ثم يليها دور المجتمع المدني.

- الواقع الدولي الحالي يظهر أن كافة المؤشرات تشير إلى انعدام إرادة سياسية جدية و خالية من الاعتبارات الخاصة للدول المتقدمة، و إلى عدم وجود أي استعداد حقيقي لهذه الدول لتوفير الموارد المالية اللازمة من أجل إحداث نقلة نوعية لبرامج التنمية في الدول المتخلفة.

على الرغم من كل هذه النقائص التي أثرت سلبا على تحقيق "أجندة الألفية للتنمية" إلاّ أنه يجب الاعتراف بأن النفع المأتي من هذه المساعي التي تحاول الأمم المتحدة تحقيقها لصالح الدول المتخلفة للتخفيف من ظاهرتي الفقر و التخلف أكثر من ضررها، كون هذه المنظمة تبقى في الوقت الحالي الهيئة الوحيدة التي تتصدى لمشاكل الفقر و قضايا التخلف على الصعيد الدولي، و لذلك هي مطالبة أكثر أن تفرض نفسها و تثبت جدارتها وفعاليتها في خدمة مصالح كل الدول الأعضاء وبالخصوص الدول الفقيرة، ويجب عليها أن تواكب الظروف والتحولات العميقة التي يشهدها علمنا اليوم، لأن واقع التنمية في العالم لا يدعو للتفاؤل في الوقت الحاضر، و الدليل على ذلك أن أهداف الألفية المسطرة منذ بداية القرن الحالي لم تتحقق معظمها و نحن مع نهاية موعدها في 2015، ولكي لا يجب أن نكون متشائمين إلى حد كبير، ما علينا إلاّ أننا نؤمن بالدور الجديد الذي سوف تؤديه الأمم المتحدة في هذا القرن، غير أننا مقابل ذلك نتوجه لمسؤولها بأن يبذلوا جهدا إضافيا بالتعاون مع حكومات الدول المتقدمة لإعادة النظر في حجم و آليات الأهداف الإنمائية المسطرة، و أن يتداركوا الوضع من أجل إنجاز باقي الغايات في مخطط تمديد أهداف الألفية المزمع تحديده في خطة التنمية المستقبلية لما بعد 2015، و ذلك بداية من 2016 إلى غاية 2022.

الهوامش:

1) أنظر فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية مرجع "كوفي عنان" الأمين العام الأممي "أجندة تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة للأمم المتحدة" النص الأصلي لقمة دوربان، مجلة معلومات دولية، العدد 58، السنة السادسة، مركز المعلومات القومي، دمشق، أكتوبر 2000.

2) Kofi Annan « Dans une liberté plus grande: développement et sécurité et droit de l'homme pour tous » Rapport du secrétaire général des Nations Unies, publication des N.U, new-York, 2005, p.75 et suivantes.

3) أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG/53/202 الصادر في 17 سبتمبر 1998 الذي جاء بفكرة عقد مؤتمر قمة الألفية للتنمية.

4) أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG/54/261 الصادر في 10 ماي 2000.

5) أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG/54/281 الصادر في 11 أوت 2000.

6) Voir déclaration du millénaire pour le développement adopter par l'assemblée générale des Nations Unies, résolution A/55/2. septembre 2000.

7) أنظر "كوفي عنان" الأمين العام الأممي، أجندة تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

8) أنظر بالتفصيل حول الغايات و المؤشرات المنبثقة عن الإعلان، م.بوكبشة، "مجلة الجيش"، العدد 597، أفريل 2013، الجزائر، ص28 و ما يليها.

9) Wolfgang Hannover et autres « Contribution de la micro-finance à la promotion des objectifs du millénaire pour le développement » édition organisation, paris, 2006, p.5.7.

10) Voir pour plus de détail sur les huit (08) objectifs du millénaire pour le développement, site web www.un.org/fr/méllénngoals.

11) أنظر بالتفصيل فيما يتعلق بالثمانية أهداف للأمم المتحدة و الغايات المرتبطة بها، إعلان الألفية المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2/A/Resol الصادرفي شهر سبتمبر 2000.

12) سيدي محمد هاشمي، أودي مونتسكيو "الوصول إلى الفئات الأشد فقرا في العالم" منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، 2003، العدد 61، ص54.

13) يحي الوزكاني "أهداف الألفية للتنمية: هل نحن في المسار الصحيح؟" مجلة البيئة و التنمية، العدد 38، المغرب، 2009، ص.37.

14) Voir communiqué du PNUE « atteindre les objectifs du millénaire pour le développement-l'impact des investissements environnementaux pour le monde durable » new York, septembre 2010.

15) أنظر بالتفصيل تقرير الرصد العالمي "الانتقال من مرحلة توافق الآراء إلى مرحلة التحرك" منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2005.

16) Miriam Cué « objectifs du millénaire pour le développement : un partenariat déséquilibré entre le Nord et le Sud », Revue stateco, n° 105, pars, 2010, p.38.

17) Voir conférence mondiale sur les objectifs du millénaire « Réaliser les OMD : accélération des objectifs et progression au-delà » bogota, Colombie, 27 et 28 février 2013.

18) Rapport du PNUD sur les objectifs du millénaire pour le développement, publié le 02 juillet 2012, Doc/PNUD/NU.2012.

19) أنظر بالتفصيل تقرير فرقة العمل المعنية برصد التغيرات "مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية للتنمية"، وثائق الأمم المتحدة، نيويورك 2006.

20) Rapport Annuel de la Banque Mondiale « Evaluation des objectifs du millénaire pour le développement », Doc/B.M/Washington, 2009.

21) تقرير المدير العام للفاو "خوسيه عرازيانو داسيلفا" بعنوان "حالة التغذية و الزراعة في العالم"، روما، سنة 2013.

22) Rapport sur les objectifs du millénaire pour le développement publié par les Nations Unies, new York, juin 2013.

23) أنظر التقرير المرحلي السنوي لمنظمة اليونيسيف (UNICEF) الصادر عام 2012.

24) Katherine Marshall « la foi dans les objectifs du millénaire pour le développement » Revue internationale de politique et développement, institut des hauts études et de développement, Genève, avril 2013.

25) أنظر بالتفصيل التقرير المقدم من فريق العمل المعني بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية "الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطاب إلى واقع ملموس" ، نيويورك 2012.

26) أنظر مؤتمر طوكيو حول التنمية في إفريقيا المنعقد في مدينة بوكوهاما، اليابان، سنة 2013، وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.

27) Actes du colloque international « les objectifs du millénaire pour le développement en question face à la crise » organisé a paris le 12 et 13 octobre 2009.

28) إليزابيت ليتلفيد و آخرون "هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة" منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، 2003، العدد 61، ص37.

29) Philippe Hugon « variable démographiques et éducation en Afrique ou le mirage des objectifs du millénaire pour le développement » Revue mondes et développement, n°142/2, paris 2008, p83-96.

30) Voir rapport de la commission économique pour l'Afrique de l'ONU: progrès accomplis et défis à relever » Doc/NU, New-York, janvier 2013.

31) مجموعة خبراء في التنمية "خطة التنمية لما بعد 2015: تحقيق التنمية المستدامة والسلام والرخاء في العالم"، مجلة آفاق بيئية، المغرب 2014.